النشاط الاقتصادى الجائل فى مصر فى التسعينيات

سعاد كامل رزق*

RÉSUMÉ

L'ACTIVITE ECONOMIQUE NON SEDENTAIRE EN EGYPTE DANS LES ANNÉES QUATRE-VINGT-DIX

L'activité économique non sédentaire s'avère d'une importance incontestable dans le marché du travail égyptien . Toutefois, les recherches effectuées sur ce sujet se révèlent rares . La présente étude est axée sur l'analyse de cette activité à travers les résultats de l'enquête menée sur le secteur informel en mai 1990 ainsi que ceux de l'enquête relative au marché du travail en octobre 1998.

Après avoir exposé les critères d'affiliation au secteur informel , à savoir , le non enregistrement de l'unité économique , sa petite taille en nombre d'emplois et en valeur du capital investi , nous avons constaté que toutes les unités non sédentaires appartiennent aux secteurs informel et semi-formel .

Quant aux caractéristiques essentielles des unités non sédentaires et de leur force de travail, l'analyse a montré des différences significatives entre unités motorisées et non motorisées . Cependant , le principal aboutissement de notre étude fait surgir , une fois de plus , la nécessité d'éviter les idées préconçues et l'importance des enquêtes spécifiques aux unités économiques non sédentaires .

* أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد ـــ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـــ جامعة القاهرة.

١- مقدمة:

على الرغم من أهمية النشاط الجائل كجزء أساسى من النشاط الاقتصادى غير المنظم، إلا أنه لم يحظ بالعناية اللازمة من قِبَل الباحثين المهتمين بأحوال سوق العمل المصرى. وباستثناء دراسة سوق العمل فى ١٩٨٨[١] التى قامت بتحليل خصائص المشتغلين خارج المنشآت، يلاحظ أن الدراسات القليلة التى تمت عن النشاط الجائل فى مصر تقع فى معظمها فى إطار علم الاجتماع.

وتهدف الدراسة الحالية إلى تحليل طبيعة النشاط الاقتصادى غير المنظم الذى يمارس فى وحدات جائلة وشبه جائلة (أى خارج المنشآت) من واقع نتائج المسح الميدانى للقطاع غير المنظم الذى تم إجراؤه فى مايو عام ١٩٩٠ والذى اتخذ " الوحدة الاقتصادية "[٢] مدخلا له. وترجع أهمية النقطة الزمنية المختارة إلى كونها تقع فى السنة السابقة مباشرة على تطبيق " برنامج التثبيت والتكيف الهيكلى"، الأمر الذى يجعلها صالحة للمقارنة مع أية نقطة زمنية تالية على تطبيق البرنامج بفترة تسمح بتحليل آثاره على النشاط الجائل . وسنحاول – كلما كان ذلك ممكنا – مقارنة نتائج المسح المشار إليه بنتائج بحث سوق العمل فى أكتوبر ١٩٩٨[٣] فيما يخص سمات النشاط الجائل . وإذا لم نقم بالإشارة لغير ذلك، فإن مصادر كافة جداول الدراسة هى بيانات مسح القطاع غير المنظم فى مايو ١٩٩٠ (استمارة حصر الوحدات الاقتصادية، النشاط الجائل وشبه الجائل) وبيانات بحث سوق العمل فى أكتوبر ١٩٩٨[٤] . غير أننا نلفت النظر بدايةً إلى صعوبة هذه المقارنة من جهة، واقتصارها بالضرورة على بعض الجوانب دون غيرها، من جهة أخرى . ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى اختلاف مدخل وأسلوب المسحين محل التحليل. ففى حين يتخذ مسح ١٩٩٠ الوحدة الاقتصادية مدخلا له، يتخذ مسح ١٩٩٨ من الأسرة المعيشية مدخله. وقد ترتب على ذلك بالضرورة اختلاف تصميم استمارات البحث فى الحالتين وبالتالى اختلاف طبيعة البيانات المستقاة من كل منها.

وتبدأ الدراسة – بعد هذه المقدمة – بتوضيح أهمية أخذ النشاط الجائل فى الاعتبار عند تصميم المسوح الخاصة بالقطاع غير المنظم، فى القسم الثانى. أما القسم الثالث، فيستعرض تصميم عينة البحث . ويتناول القسم الرابع معايير الانتماء للقطاع غير المنظم محاولا اختبارها فى الوحدات الجائلة وشبه الجائلة. أما القسم الخامس، فيحلل أهم سمات هذه الوحدات . ويتبعه تحليل لأهم خصائص المشتغلين بها فى القسم السادس. وأخيرا، تلخص الخاتمة فى القسم السابع أهم نتائج الدراسة.

٢– أهمية أخذ النشاط الجائل فى الاعتبار عند تصميم مسوح القطاع غير المنظم:

أوضح التقرير الصادر عن المؤتمر الدولى الخامس عشر لإحصائيى العمل والذى انعقد فى جنيف عام ١٩٩٣ (٥) وجود عدة أساليب لجمع البيانات عن القطاع غير المنظم . ويتوقف اختيار أسلوب دون آخر على الغرض من البحث. فإذا كان الهدف هو قياس حجم التشغيل بالقطاع فضلا عن السمات الأساسية لهذا التشغيل، تكون مسوح القوى العاملة ومسوح الأسر المعيشية هى الأسلوب المناسب، حيث وحدة البحث هى أفراد الأسرة المعيشية وليس الوحدات الإنتاجية. أما إذا كان المطلوب هو جمع بيانات عن هذه الوحدات من حيث نمط الإنتاج والتشغيل وتوليد الدخل، يصبح من اللازم أن تكون وحدة المشاهدة هى الوحدة الاقتصادية وأن يكون المبحوث هو صاحب أو مدير هذه الوحدة . وقد أكد التقرير المذكور على ضرورة عدم الاقتصار على مسوح المنشآت عند جمع البيانات عن وحدات القطاع غير المنظم، حيث إن هذه المسوح يشوبها عيب جوهرى ألا وهو عدم قدرتها على أخذ كافة أنشطة القطاع فى الاعتبار. فمن المعروف أن تعدادات المنشآت عادة ما تقتصر على الأماكن الثابتة المخصصة لأنشطة الإنتاج والتى يمكن التعرف عليها من الخارج عند إجراء التعداد . أما وحدات القطاع غير المنظم " غير الظاهرة " والتى لا تمارس نشاطها فى أماكن ثابتة يسهل التعرف عليها، فلا تظهر فى تعداد المنشآت. وعلى هذا، لا يتمكن هذا النوع من المسوح من التوصل إلى الأنشطة التى تمارس فى الأماكن السكنية ولا إلى الأنشطة التى

تزاول خارج المنشآت (الأنشطة الجائلة وشبه الجائلة) . وإذا كانت الوحدات "الظاهرة" (المنشآت) تمثل بالفعل جانبا شديد الأهمية من القطاع غير المنظم باعتبارها الجزء الأكثر إنتاجية والأعلى عائدا منه، فإن الوحدات "غير الظاهرة " تمثل الجزء الأكبر سواء من حيث عددها أو من حيث عدد المشتغلين بها. وبناء على ذلك، أوصى تقرير المؤتمر الدولى الخامس عشر لإحصائيى العمل بتضمين الوحدات الجائلة فى عملية جمع البيانات عن القطاع غير المنظم فى سبيل التوصل إلى صورة أكثر اكتمالا وأكثر دقة لهذا القطاع ولإمكانيات التشغيل وتوليد الدخل به.

وقد بدأ بعض الدارسين للقطاع غير المنظم فى إدراك أهمية تضمين النشاط الجائل فى إطار التحليل . فعند استعراضه لأساليب قياس حجم التشغيل بالقطاع غير المنظم فى المغرب، أوضح محمد صلاح الدين أن تلك التقديرات تعانى من مجموعة من أوجه القصور المنهجية الخطيرة، أهمها إهمالها للأنشطة الاقتصادية الجائلة غير المسجلة . وعلى هذا، فإنه يرى أن الجهد الجاد لتفهم القطاع غير المنظم يجب ألا يقتصر على حصر الوحدات الحرفية الصغيرة الظاهرة، وإلا يكون التقدير قد تم بأقل كثيرا من حجمه الحقيقى[٦] . كما يؤكد J. Charmes – أحد أبرز الخبراء فى إحصائيات القطاع غير المنظم – على ضرورة مراعاة اختلاف طبيعة الوحدات الجائلة عن طبيعة المنشآت عند التحليل وعدم جمع كل وحدات القطاع غير المنظم فى سلة واحدة . وقد اقترح التمييز بين ثلاثة أنواع من الوحدات : الوحدات الثابتة (المنشآت) والوحدات شبه الثابتة (أو شبه الجائلة) والوحدات الجائلة[٧] . أما فى الحالة المصرية تحديدا، فيؤكد نادر فرجانى أن الاقتصار على تحليل المنشآت يستبعد مكونا هاما ومجهولا للنشاط الاقتصادى غير المنظم، حيث إن الوحدات التى لا تعمل داخل " منشأة " تمثل قلب هذا النشاط[٨] .

وتبرز أهمية التشغيل فى النشاط الجائل بوضوح عند مقارنة نتائج آخر تعدادين عامين للسكان فى مصر. فمقارنة عدد المشتغلين خارج المنشآت فى غير النشاط الزراعى – حيث إنه مستبعد من إطار القطاع غير المنظم – تظهر النمو الكبير فى التشغيل بالوحدات الجائلة، إذ ارتفع عدد هؤلاء من ١,١ مليون مشتغل عام ١٩٨٦ إلى ٢,٥ مليون عام ١٩٩٦ [٩]. وعلى هذا، يكون معدل النمو السنوى للتشغيل خارج المنشآت خلال العقد المذكور ١٢,٧% فى المتوسط. فإذا علمنا أن معدل النمو السنوى للتشغيل فى الحكومة والقطاع العام معا خلال نفس الفترة قد بلغ ٣,٧% فى المتوسط، وأن هذا المعدل لم يزد على ١% فى القطاع الخاص المنظم [١٠]، تتضح لنا أهمية النشاط الجائل فى خلق فرص العمل لأعداد متزايدة من المصريين .

٣– تصميم عينة بحث القطاع غير المنظم فى مايو ١٩٩٠:

يعتبر بحث القطاع غير المنظم فى مايو ١٩٩٠ من مدخل الوحدة الاقتصادية استكمالا للدراسة التى أجريت عنه فى إطار بحث القوى العاملة بالعينة فى أكتوبر ١٩٨٨ من مدخل الأسرة المعيشية [١١]. وقد استهدفت الدراسة المذكورة التوصل إلى تعريف للقطاع غير المنظم من خلال العمل الميدانى، كما استهدفت التعرف على الملامح الأساسية للقطاع . أما بحث القطاع غير المنظم فى مايو ١٩٩٠، فإنه يهدف إلى بلورة هذا التعريف، فضلا عن التعرف على خصائص القطاع بشكل أكثر تفصيلا. لذلك، روعى عند تصميم استمارات المسح التمييز بين المنشأة والوحدة العاملة خارج المنشآت (الجائلة) حيث صممت استمارة خاصة لكل منهما حتى تكون نوعية الأسئلة مناسبة لكل شكل من أشكال الوحدات الاقتصادية. كما روعى – داخل استمارة المنشآت – التمييز بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة (الإنتاجية والتجارية والخدمية) استهدافا لأكبر درجة ممكنة من الدقة والتفصيل.

ونظرا لعدم توافر إطارات كاملة وحديثة لوحدات القطاع غير المنظم، فقد تم الاعتماد على أسلوب المعاينة متعددة المراحل. ففى المرحلة الأولى، تم اختيار محافظة القاهرة لتمثيل المحافظات الحضرية، ومحافظة الغربية لتمثيل حضر وريف الوجه البحرى، ومحافظة المنيا لتمثيل حضر وريف الوجه القبلى. وفى المرحلة الثانية، تم اختيار خمسة أقسام من محافظة القاهرة تمثل وسط المدينة (قسم الجمالية) وشمالها (قسم عين شمس) وجنوبها (قسم حلوان) وشرقها (قسم مصر الجديدة) وغربها (قسم بولاق). كما تم اختيار قسم من مدينة طنطا وقسم من مدينة المنيا ومركز ريفى من كل من محافظة الغربية ومحافظة المنيا . وفى المرحلة الثالثة، تم توزيع عدد المنشآت (٢% من إجمالى عدد المنشآت حسب تعداد ١٩٨٦) على الأقسام المختارة باحتمال يتناسب مع عدد المنشآت فى كل قسم أو مركز. أما فى مرحلة جمع البيانات، فقد تم تحديد الشياخات والقرى المختارة، ثم حصر وترقيم الطرق بها وفقا لأسلوب العمل بالتعدادات العامة. كما تم ترقيم المنشآت العاملة داخل الشياخات والقرى المختارة بالكامل لإعداد إطار كامل وحديث لها. وقد روعى الالتزام بأسلوب العمل فى التعدادات العامة فى عملية ترقيم المنشآت العاملة سواء كانت ظاهرة أو غير ظاهرة (مثل تلك التى تزاول نشاطها داخل وحدة سكنية) . كذلك تم الالتزام بأسلوب العمل بالتعدادات العامة للتوصل إلى الوحدات التى تمارس نشاطها خارج المنشآت سواء كان ذلك فى مكان شبه ثابت (الوحدات شبه الجائلة) أو بالتجول فى المنطقة (الوحدات الجائلة)[١٢] .

وقد بلغ حجم العينة ٧١٧٨ منشأة و ٧٧٤ وحدة جائلة وشبه جائلة، وهذا العدد الأخير هو ما يهمنا فى إطار الدراسة الحالية.

٤- معايير انتماء الوحدة الاقتصادية للقطاع غير المنظم:

تميل معظم الدراسات إلى اعتبار كل الوحدات الاقتصادية التى تعمل خارج المنشآت منتمية بالضرورة للقطاع غير المنظم، وإلى النظر إلى الوحدات الجائلة على أنها تمثل الطرف الأدنى من هذا القطاع، أى الأقل إنتاجية والمولد للمستويات الأدنى من الدخل: "من المهم عند وضع السياسات إدراك التنافر الكبير فى القطاع غير النظامى. فهو يتألف من منشآت تستخدم العمل وأنشطة يؤديها شخص واحد. وفى أحد أطراف طيف أنشطة القطاع غير النظامى نجد المنشأة الصناعية الصغيرة المزدهرة، وفى الطرف الآخر نجد البائعين المتجولين وماسحى الأحذية وغيرهم من العاملين فى أنشطة الخدمات الصغيرة الذين لايكاد دخلهم يكفى لعيشهم. وفيما بين هؤلاء وأولئك نجد دائرة بأسرها من أنشطة الخدمات الصغيرة مثل خدمات النقل غير النظامية والمحلات الصغيرة والمغاسل إلخ.."[١٣].

ويتفق هذا التحليل مع الآراء الرافضة لفكرة " ثنائية " أو " ازدواجية " الاقتصاد القومى بمعنى انقسامه إلى قطاعين متمايزين ومنفصلين (منظم / غير منظم). فالتمييز بين القطاع المنظم والقطاع غير المنظم لم يعد يتم برسم خط ثابت وقاطع يفصل بينهما، وإنما أصبح ينظر إليه على أنه تمييز بين أطراف سلسلة متصلة. وعلى هذا، فإننا لا نقصد بمعايير انتماء الوحدة الاقتصادية للقطاع غير المنظم تحديد خط فاصل بين قطاعين متباينين، وإنما نستهدف تمييز "مساحة" بينهما تمثل ما يسمى بالقطاع شبه المنظم Semi-Formal الذى يشترك فى بعض سماته مع القطاع غير المنظم ويشترك فى بعضها الآخر مع القطاع المنظم. فإذا ما أخذنا أيا من المعايير المقترحة لتعريف القطاع غير المنظم – وليكن مثلا عدد المشتغلين فى الوحدة الاقتصادية، وهو أكثر المعايير شيوعا – نجد أنه من غير المقبول منطقيا أن تنقلنا زيادة أو نقص هذا العدد بمشتغل واحد إلى قطاع مختلف تماما فى سماته[١٤]. هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، طالما أن تعريف القطاع غير المنظم

لا يعتمد على معيار وحيد وإنما على مجموعة من المعايير، يكون من الطبيعى ظهور قطاع وسيط لاتنطبق عليه كافة معايير الانتماء للقطاع غير المنظم ولا للقطاع المنظم .

والمعايير المقترحة لانتماء الوحدة الاقتصادية الجائلة أو شبه الجائلة للقطاع غير المنظم فى الدراسة الحالية هى :

- موقف الوحدة الاقتصادية من التسجيل الرسمى (الترخيص بالعمل) .
- حجم الوحدة الاقتصادية مقاسا بعدد المشتغلين بها .
- حجم الوحدة الاقتصادية مقاسا بقيمة رأس المال المستثمر بها .

وقد قمنا فى دراسة سابقة[١٥] باختبار هذه المعايير الثلاثة بهدف التوصل إلى تعريف للقطاع غير المنظم فى مصر فى أواخر الثمانينيات يقوم على أسس تطبيقية ويمتنع عن تبنى أية آراء مسبقة عنه . وقد خلصنا إلى أن **الوحدات التى تنتمى للقطاع غير المنظم هى الوحدات غير المسجلة التى يعمل بها أقل من خمسة مشتغلين والتى تقل قيمة رأس المال المستثمر بها عن ألف جنيه.** وبالتالى، تكون الوحدات الاقتصادية المنتمية للقطاع المنظم هى الوحدات المسجلة التى يعمل بها خمسة مشتغلين فأكثر والتى تبلغ قيمة رأس المال المستثمر بها ألف جنيه فأكثر. أما وحدات القطاع شبه المنظم، فهى تلك الوحدات التى لا تنطبق عليها الشروط الثلاثة مجتمعة سواء للانتماء إلى القطاع الأول أو الثانى[١٦] .

وبتطبيق هذه المعايير الثلاثة على الوحدات الاقتصادية الجائلة وشبه الجائلة فى بحث القطاع غير المنظم فى مايو ١٩٩٠ وعددها ٧٧٤ وحدة، اتضح أن جميعها تنتمى للقطاع غير المنظم طبقا لمعيار عدد المشتغلين وحده. غير أن معيارى الموقف من التسجيل وقيمة رأس المال المستثمر أظهرا اختلافا واضحا بين الوحدات التى اتخذت شكل السيارات ("عربة بمحرك" كما جاء باستمارة

المسح) وباقى الوحدات . ويوضح الجدول التالى توزيع الوحدات الجائلة وشبه الجائلة حسب عدد المشتغلين بالوحدة الاقتصادية.

جدول رقم (١)

توزيع الوحدات الجائلة وشبه الجائلة حسب عدد المشتغلين، ١٩٩٠

عدد المشتغلين بالوحدة الاقتصادية	السيارات		باقى الوحدات		جملة	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
١	١٧٩	٨٣,٦	٥٠٣	٨٩,٨	٦٨٢	٨٨,١
٢	٣٥	١٦,٤	٥٠	٨,٩	٨٥	١١,٠
٣	–	–	٧	١,٣	٧	٠,٩
جملة	٢١٤	١٠٠	٥٦٠	١٠٠	٧٧٤	١٠٠

من الواضح أن كل الوحدات الجائلة وشبه الجائلة تنتمى للقطاع غير المنظم حسب معيار الحجم وحده (مقاسا بعدد المشتغلين)، حيث يقل عدد المشتغلين بها جميعا عن خمسة أفراد. كما أن معظم هذه الوحدات يعمل بها صاحبها وحده دون أن يستخدم أحدا (حالة العاملين لحسابهم). ولا تختلف السيارات فى هذا الصدد عن باقى الوحدات، إلا أن الاختلاف يظهر بوضوح فى معيارى الموقف من التسجيل وقيمة رأس المال المستثمر، كما يتضح من الجدول رقم (٢).

فمن حيث الموقف من التسجيل، نجد أن ما يزيد على ٩٠% من السيارات حاصلة على ترخيص بالعمل من جهة رسمية، فى حين تقل هذه النسبة عن ١٠% فى باقى الوحدات . أما من حيث قيمة رأس المال المستثمر وقت إجراء المسح، فقد بلغت ١٠٥٤٤ جنيها فى المتوسط فى حالة السيارات، و٤٣٢ جنيها فى باقى الوحدات . كما اتضح أن هذه القيمة قد بلغت ألف جنيه فأكثر فى ٩٤% من السيارات، فى مقابل ٥% فقط فى باقى الوحدات.

جدول رقم (٢)
توزيع الوحدات الجائلة وشبه الجائلة حسب الموقف من التسجيل وقيمة رأس المال المستثمر، ١٩٩٠

الموقف من التسجيل / فئات رأس المال المستثمر بالجنيه		وحدات مسجلة		وحدات غير مسجلة		جملة	
		عدد	%	عدد	%	عدد	%
السيارات :							
صفر – ٤٩٩		٦	٣,١	٧	٣٥,٠	١٣	٦,١
٥٠٠ – ٩٩٩		–	–	–	–	–	–
١٠٠٠ – ٤٩٩٩		١١	٥,٧	٢	١٠,٠	١٣	٦,١
٥٠٠٠ – ٩٩٩٩		٨١	٤١,٨	١١	٥٥,٠	٩٢	٤٣,٠
١٠٠٠٠ فأكثر		٩٦	٤٩,٥	–	–	٩٦	٤٤,٩
جملة	عدد	١٩٤		٢٠		٢١٤	
	%	٩٠,٧	١٠٠	٩,٣	١٠٠	١٠٠	١٠٠
باقى الوحدات :							
صفر – ٤٩٩		٣٦	٦٩,٢	٤٢٩	٨٤,٤	٤٦٥	٨٣,٠
٥٠٠ – ٩٩٩		٦	١١,٥	٦٠	١١,٨	٦٦	١١,٨
١٠٠٠ – ٤٩٩٩		٥	٩,٦	١٧	٣,٣	٢٢	٣,٩
٥٠٠٠ – ٩٩٩٩		–	–	٢	٠,٤	٢	٠,٤
١٠٠٠٠ فأكثر		٥	٩,٦	–	–	٥	٠,٩
جملة	عدد	٥٢		٥٠٨		٥٦٠	
	%	٩,٣	١٠٠	٩٠,٧	١٠٠	١٠٠	١٠٠

وبتطبيق المعايير الثلاثة لانتماء الوحدة الاقتصادية للقطاع غير المنظم على الوحدات الجائلة وشبه الجائلة، نجد أن معظم حالات السيارات تنتمى للقطاع شبه المنظم، فى حين أن غالبية الوحدات المتبقية تنتمى للقطاع غير المنظم على النحو الذى يظهر فى الجدول رقم (٣):

جدول رقم (٣)
توزيع الوحدات الجائلة وشبه الجائلة حسب معايير الانتماء للقطاع غير المنظم، ١٩٩٠

	السيارات			باقى الوحدات			جملة		
	غير منظم	شبه منظم	جملة	غير منظم	شبه منظم	جملة	غير منظم	شبه منظم	جملة
عدد	٧	٢٠٧	٢١٤	٤٨٩	٧١	٥٦٠	٤٩٦	٢٧٨	٧٧٤
%	٣,٣	٩٦,٧	١٠٠	٨٧,٣	١٢,٧	١٠٠	٦٤,١	٣٥,٩	١٠٠

نخلص مما سبق إلى أن جميع الوحدات الجائلة وشبه الجائلة تنتمى للقطاعين غير المنظم وشبه المنظم، حيث يقل عدد المشتغلين بالوحدة عن خمسة، وبالتالى لاتنتمى أىٌ منها للقطاع المنظم . غير أن الغالبية العظمى من السيارات تنتمى للقطاع شبه المنظم حيث إنها مسجلة وتبلغ قيمة رأس المال المستثمر بها ألف جنيه فأكثر، فى حين أن معظم الوحدات الأخرى تنتمى للقطاع غير المنظم حيث إنها غير مسجلة ويقل رأس المال المستثمر بها عن الألف جنيه . وعلى هذا، يمكن القول بأنه – باستثناء السيارات – يمكن بدء النشاط الذى يمارس خارج المنشآت بسهولة نظرا لمحدودية رأس المال المطلوب[١٧] وغياب الإجراءات الرسمية .

وتؤكد بيانات بحث سوق العمل فى أكتوبر ١٩٩٨[١٨] – والتى بلغ حجم عينة الوحدات الجائلة بها ٢٢٦ وحدة – صغر حجم الوحدة الاقتصادية الجائلة مقاسا بعدد المشتغلين، حيث يقل هذا العدد عن خمسة أفراد فى ٩٧% من الوحدات، كما تمثل حالات العاملين لحسابهم (مشتغل واحد) ما يزيد على ٧٠% من الحالات . أما موقف الوحدة الاقتصادية من التسجيل كما ظهر من نتائج البحث المذكور، فلنا تحفظ جوهرى عليه . فقد تم استبعاد " الباعة الجائلين والعمالة المتنقلة " من توجيه السؤال الخاص بالحصول على ترخيص لمزاولة النشاط دون مبرر موضوعى مقبول، الأمر الذى أدى إلى زيادة حالات الوحدات غير المسجلة بشكل تحكمى (حوالى ٩٤% من الوحدات الجائلة بخلاف السيارات). أما فى حالة السيارات، فقد أظهرت نتائج البحث أن ٨٥% من أصحابها حاصلون على

ترخيص. وأخيرا، أكدت نتائج ١٩٩٨ ما توصلنا إليه من نتائج ١٩٩٠ فيما يخص قيمة رأس المال المستثمر. فمن ناحية، تأكد ارتفاع هذه القيمة فى حالة السيارات عنها فى بقية الوحدات الجائلة. ومن ناحية أخرى، اتضحت زيادة قيمة رأس المال المستثمر فى الوحدات المسجلة عنها فى الوحدات غير المسجلة، كما يظهر من الجدول رقم (٤):

جدول رقم (٤)

توزيع الوحدات الجائلة وشبه الجائلة حسب الموقف من التسجيل وقيمة رأس المال المستثمر، ١٩٩٨

الموقف من التسجيل / فئات رأس المال المستثمر بالجنيه		وحدات مسجلة		وحدات غير مسجلة		جملة	
		عدد	%	عدد	%	عدد	%
السيارات :							
صفر – ٤٩٩		–	–	–	–	–	–
٥٠٠ – ٩٩٩		–	–	١	١٢,٥	١	١,٩
١٠٠٠ – ٤٩٩٩		١	٢,٣	١	١٢,٥	٢	٣,٨
٥٠٠٠ – ٩٩٩٩		٥	١١,٤	١	١٢,٥	٦	١١,٥
١٠٠٠٠ فأكثر		٣٨	٨٦,٤	٥	٦٢,٥	٤٣	٨٢,٧
جملة	**عدد**	٤٤		٨		٥٢	
	%	٨٤,٦	١٠٠	١٥,٤	١٠٠	١٠٠	١٠٠
باقى الوحدات :							
صفر – ٤٩٩		٣	٢٧,٣	٨٨	٥٩,٥	٩١	٥٧,٢
٥٠٠ – ٩٩٩		١	٩,١	٢٦	١٧,٦	٢٧	١٧,٠
١٠٠٠ – ٤٩٩٩		٣	٢٧,٣	٢٢	١٤,٩	٢٥	١٥,٧
٥٠٠٠ – ٩٩٩٩		–	–	٦	٤,١	٦	٣,٨
١٠٠٠٠ فأكثر		٤	٣٦,٤	٦	٤,١	١٠	٦,٣
جملة	**عدد**	١١		١٤٨		١٥٩*	
	%	٦,٩	١٠٠	٩٣,١	١٠٠	١٠٠	١٠٠

* توجد ٣ حالات غير مبين بها الموقف من التسجيل و ١٢ حالة غير مبين بها قيمة رأس المال، وقد قمنا باستبعاد هذه الحالات من جملة الوحدات الجائلة بخلاف السيارات والبالغ عددها ١٧٤ وحدة.

وقد بلغت قيمة رأس المال المستثمر ألف جنيه فأكثر فى ٩٨% من حالات السيارات و ٢٦% من باقى الوحدات الجائلة (أى نحو خمسة أضعاف نسبتهم فى ١٩٩٠). وإذا كان جزء من هذا الارتفاع فى الأهمية النسبية للوحدات الجائلة التى تستثمر ألف جنيه فأكثر بين ١٩٩٠ و ١٩٩٨ يمكن إرجاعه إلى التضخم، فإن الجزء الباقى يمكن تفسيره باختلاف شكل الوحدات الجائلة التى ظهرت فى العينتين. فعلى سبيل المثال، كانت "العربة المتنقلة بدون محرك" (عربة اليد) تمثل حوالى ٢٩% من جملة الوحدات الجائلة وشبه الجائلة عام ١٩٩٠ فى حين أنها لم تتعد ١٠% منها عام ١٩٩٨. يضاف إلى ذلك، أن ٤٨% من جملة الوحدات فى هذه السنة الأخيرة قد اتخذت شكل "متنقل" دون أية تفاصيل.

ويتضح من الجدول السابق أن ٢% فقط من السيارات تنتمى للقطاع غير المنظم فى مقابل ٧٢% من باقى الوحدات الجائلة (أى الوحدات غير المسجلة التى يقل عدد المشتغلين بها عن خمسة أفراد ويقل رأسمالها عن الألف جنيه). وبالتالى، يقع ٩٨% من السيارات و٢٨% من باقى الوحدات فى إطار القطاع شبه المنظم.

٥- أهم سمات الوحدات الاقتصادية الجائلة وشبه الجائلة:

قبل تحليل أهم سمات الوحدات الجائلة وشبه الجائلة، تجدر الإشارة إلى ملاحظتين. أولا، نظرا لطبيعة النشاط الجائل من جهة، ولكون الغالبية العظمى من أصحاب الوحدات فيه يعملون لحساب أنفسهم من جهة أخرى، فإن فصل سمات هذه الوحدات عن سمات المشتغلين بها تكتنفه بعض الصعوبة. أما الملاحظة الثانية، فترتبط بما اتضح لنا من القسم الرابع من الدراسة بخصوص الاختلاف بين السيارات وباقى الوحدات الجائلة، الأمر الذى يبرر تحليل كل مجموعة على حدة فى كثير من المواضع.

٥-١- شكل الوحدة الاقتصادية والتوزيع الجغرافى:

بلغ حجم عينة الوحدات الجائلة وشبه الجائلة – كما ذكرنا- ٧٧٤ وحدة عام ١٩٩٠ و ٢٢٦ وحدة عام ١٩٩٨ . وقد توزعت حسب شكل الوحدة الاقتصادية والمحافظات على النحو التالى :

جدول رقم (٥)

توزيع الوحدات الجائلة وشبه الجائلة حسب شكل الوحدة والمحافظات، ١٩٩٠ و ١٩٩٨

المحافظة / شكل الوحدة الاقتصادية		القاهرة	الغربية	المنيا	جملة	
					عدد	%
١٩٩٠:						
عربة متنقلة بمحرك(سيارات)		١٣٦	٥٤	٢٤	٢١٤	٢٧,٦
عربة متنقلة بدون محرك		١٠٥	٤٨	٦٩	٢٢٢	٢٨,٧
فرشة بالطريق		٨١	٨١	٢٧	١٨٩	٢٤,٤
بائع متجول		٣٩	٥٥	٥	٩٩	١٢,٨
عامل خدمات صناعية		٤	٣٢	–	٣٦	٤,٧
عامل خدمات		١٠	٤	–	١٤	١,٨
جملة	**عدد**	٣٧٥	٢٧٤	١٢٥	٧٧٤	
	%	٤٨,٤	٣٥,٤	١٦,١	١٠٠	١٠٠
١٩٩٨* :						
سيارات					٥٢	٢٣,٠
عربة يد					٢٢	٩,٧
بائع متجول					٤٣	١٩,٠
متنقل					١٠٩	٤٨,٢
جملة					٢٢٦	١٠٠

* بيانات عام ١٩٩٨ على مستوى الجمهورية.

وفيما عدا السيارات، والتى مثلت ما يقرب من ربع حجم العينة فى السنتين محل المقارنة، يلاحظ اختلاف التوزيع النسبى للوحدات المتبقية اختلافا واضحا . ومن الممكن تفسير هذا الاختلاف – جزئيا – باختلاف الوحدة محل البحث فى المسحين المذكورين (الوحدة الاقتصادية فى ١٩٩٠ والأسرة المعيشية فى ١٩٩٨)،

بالإضافة إلى دمج بعض أشكال الوحدات الجائلة فيما سمى ب " متنقل " عام ١٩٩٨ وهو الشكل الذى يمثل ما يقرب من نصف العينة فى تلك السنة.

ويلاحظ أن نحو ٣٦% من الوحدات عام ١٩٩٠ يمكن اعتبارها شبه جائلة حيث لايقوم أصحابها بتغيير أماكن عملهم وإنما يمارسونه فى نفس المكان باستمرار . أما فى عام ١٩٩٨، فلم يتم التمييز بين الوحدات الجائلة والوحدات شبه الجائلة .

٥-٢- النشاط الاقتصادى:

جاءت تجارة التجزئة على رأس الأنشطة الاقتصادية التى تمارس خارج المنشآت عام ١٩٩٠ حيث عمل بها ما يقرب من ثلثى أصحاب الوحدات الجائلة وشبه الجائلة، وتلاها نشاط النقل والتخزين (حوالى ربع الوحدات)، ثم الخدمات الشخصية والمنزلية (ما يقرب من ٧% منها) . وتوزعت الوحدات الباقية ما بين أنشطة المطاعم والصناعات الخشبية وصناعة المنتجات المعدنية .

وقد حدث بعض التعديل على الأهمية النسبية للأنشطة الاقتصادية التى تمارس خارج المنشآت عام ١٩٩٨ . فعلى الرغم من احتفاظ تجارة التجزئة بمركز الصدارة، إلا أن الأهمية النسبية لأصحاب الوحدات العاملين بها قد انخفضت إلى ٤٢% فقط، فى حين استمر نشاط النقل والتخزين فى احتلال المركز الثانى بنصيب يتعدى قليلا ربع الوحدات . وتخلت الخدمات الشخصية والمنزلية عن المركز الثالث للمقاولات الجزئية التى مثلت الوحدات العاملة بها حوالى ١٩% من إجمالى الوحدات الجائلة.

٥-٣- قيمة رأس المال المستثمر ومعدلات نموه:

تأتى سهولة الدخول فى النشاط غير المنظم فى مقدمة خصائص الوحدات الاقتصادية المنتمية إليه التى يتفق حولها الباحثون . وتفسر هذه السهولة بمحدودية

رأس المال المطلوب لبدء النشاط بالقطاع غير المنظم مقارنا بالقطاع المنظم أو الحديث . وإذا كانت سهولة بدء النشاط تنطبق على وحدات القطاع غير المنظم عموما، فإنها تبرز بشكل خاص فى حالة الوحدات الجائلة . وقد اتضح من مسح ١٩٩٠ أن أكثر من ٩٠% من أصحاب الوحدات الأخيرة يمتلكون رأسمال الوحدة بالكامل دون وجود شركاء، الأمر الذى يؤكد محدودية رأس المال المطلوب وسهولة بدء النشاط الجائل .

ويوضح J.Charmes أن المهاجرين من الريف للحضر يندمجون فى سوق العمل الحضرى من خلال النشاط الجائل حيث تجذبهم سهولة الدخول فيه. وعلى هذا، فإنه يخلص إلى أن الأنشطة الجائلة – وخاصة الطرف الأدنى منها – هى التى تحكم تيار الهجرة الريفية، وهى التى تفسر نموذج Todaro حيث تتوقف هذه الهجرة على الفرق بين الدخل المتوقع من الحضر والدخل المتحقق فى الريف[١٩] .

غير أن الاتفاق حول محدودية رأس المال المطلوب لبدء النشاط غير المنظم عموما، وعلى الأخص النشاط الجائل، يقابله اختلاف بين الباحثين حول قدرة هذا القطاع على التراكم الرأسمالى . فالبعض يرى أن هذه القدرة محدودة نظرا لأن مستويات الدخل التى يولدها تقترب من حد الكفاف ولا تسمح بالتالى بتكوين المدخرات . وفى المقابل، نجد وجهة النظر الأخرى التى ترفض تبنى الآراء المسبقة غير القائمة على الدليل العلمى، وترى أن بحث إمكانية التراكم فى القطاع غير المنظم يجب ألا يقتصر على الأجزاء العليا منه (المشروعات الحرفية الصغيرة) وإنما على الأجزاء الدنيا أيضا (الوحدات الجائلة)[٢٠] . ونحن نميل إلى تبنى وجهة النظر الأخيرة، خاصة وأن الاعتقاد بمحدودية – أو بانعدام – قدرة وحدات القطاع على التراكم الرأسمالى قائم على افتراض لم يتم التحقق منه وهو التدنى الشديد فى مستويات الدخل التى يولدها[٢١] .

وقد اتضح من تحليل بيانات مسح مايو ١٩٩٠ أنه على الرغم من اتسام الغالبية العظمى من الوحدات الجائلة وشبه الجائلة بصغر قيمة رأس المال المستثمر بها – خاصة بعد استبعاد السيارات – إلا أن معدلات نموه كانت مرتفعة بشكل واضح . فقد بلغ معدل النمو السنوى لرأس المال المستثمر [٢٢] ٢٥,٦% فى المتوسط لجملة الوحدات (٣٢,٨% للسيارات و ٢٢,٧% لباقى الوحدات). كما اتضح أن معدل النمو السنوى لرأس المال المستثمر فى الوحدات المسجلة فاق فى المتوسط نظيره فى الوحدات غير المسجلة (٣١,١% فى الحالة الأولى فى مقابل ٢٢,٩% فى الحالة الثانية) . وجاء نشاط النقل والتخزين على رأس القائمة فى معدل النمو (٣٣,٣% فى المتوسط سنويا)، يليه نشاط تجارة التجزئة (٢٣,٧%).

٥-٤- طبيعة المشاكل التى تواجه الوحدات الجائلة وشبه الجائلة:

أظهر تحليل طبيعة المشاكل التى تواجه الوحدات الجائلة وشبه الجائلة عام ١٩٩٠ أن العمل بدون الحصول على ترخيص رسمى يعفى صاحبه من المشاكل المرتبطة بالتعقيدات الإدارية والحكومية . فنظرا لأن معظم هذه الوحدات – بخلاف السيارات – تعمل بدون الحصول على ترخيص، أعرب ١٠% فقط من أصحابها عن معاناتهم من التعقيدات الإدارية والحكومية فى مقابل ٤٣% من أصحاب السيارات . ومن المرجح أن تختلف طبيعة تلك التعقيدات فى حالة الوحدات الحاصلة على ترخيص عنها فى غيرها من الوحدات . فإذا كان أصحاب النوع الأول من الوحدات معرضين للتعسف البيروقراطى وما يترتب عليه من إهدار للوقت والجهد فى سبيل استخراج وتجديد تراخيصهم، فإن أصحاب الوحدات الجائلة غير المرخصة مهددون بمطاردات الشرطة ومصادرة بضائعهم. ومن ناحية أخرى، بلغت قيمة الرسوم السنوية المدفوعة للجهات الرسمية ما يقرب من ٣٠٠ جنيه فى المتوسط فى حالة السيارات وأقل من ٤ جنيهات فى باقى الوحدات. كما بلغت هذه القيمة صفرا فى نحو ٦٨% من الوحدات – بعد استبعاد

السيارات – وهى نفس نسبة الوحدات غير الحاصلة على ترخيص أو تسجيل رسمى.

وقد جاءت مشكلة التسويق على رأس قائمة المشاكل التى يعانى منها أصحاب الوحدات الجائلة بخلاف السيارات، إذ أعرب ٢١% منهم عن معاناته من مشكلة التسويق فى مقابل ١١% فقط فى حالة السيارات . ولم تمثل مشكلة التمويل أهمية تذكر فى الوحدات الجائلة (أقل من ٥%)، فى حين أنها ظهرت فى ١٢% من حالات السيارات . أما المشاكل المرتبطة بالحصول على المواد الخام ومستلزمات الإنتاج والمشتريات بغرض البيع فقد ظهرت فى ١٠% من الوحدات الجائلة ونحو ٦% من السيارات . ويلاحظ أن النشاط الجائل يعتمد اعتمادا شبه كلى على السوق المحلى فى الحصول على مدخلاته حيث اتضح أن أقل من ٦% من أصحاب السيارات وأقل من ٠,٥% من أصحاب الوحدات الأخرى يستخدمون مدخلات مستوردة . وأخيرا، فإن نحو ٣٧% من أصحاب السيارات و ٥١% من أصحاب بقية الوحدات أوضحوا أن أعمالهم لاتعترضها مشاكل من أى نوع.

وقد انخفضت نسبة الوحدات التى لاتواجه مشاكل بالمرة عام ١٩٩٨ إلى ٢٥% فى حالة السيارات و٢٩% فى بقية الوحدات الجائلة . ومن ناحية أخرى، ظلت المشاكل المرتبطة بالتعامل مع الجهات الحكومية أكثر وضوحا فى الحالة الأولى (حوالى ثلث السيارات) عنها فى الحالة الثانية (٦% فقط فى بقية الوحدات) . كما زادت حدة مشكلة التسويق فظهرت فى نحو ثلث الوحدات الجائلة بخلاف السيارات فى مقابل ٨% فقط للسيارات . وأخيرا، لم يمثل التمويل مشكلة تذكر فى الوحدات الجائلة (أقل من ٣% من السيارات وأقل من ١٠% فى باقى الوحدات).

٦- أهم خصائص المشتغلين بالوحدات الجائلة وشبه الجائلة:

يتناول هذا القسم من الدراسة تحليل أهم خصائص المشتغلين بالنشاط الجائل كما ظهرت من نتائج العمل الميدانى فى مايو ١٩٩٠، مقارنةً - كلما كان ذلك ممكنا - بنتائج بحث سوق العمل فى أكتوبر ١٩٩٨ . وكما سبقت الإشارة، فإنه نظرا لاختلاف السيارات عن باقى الوحدات فى بعض هذه الخصائص، فإننا سوف نقوم بتحليل كل مجموعة على حدة حين يكون هذا الاختلاف مؤثراً. فعلى سبيل المثال - وكما سيتضح من توزيع المشتغلين حسب النوع - يقتصر العمل فى حالة السيارات على الذكور دون الإناث، الأمر الذى يترتب عليه تخفيض الأهمية النسبية للمشتغلات فى النشاط الجائل إذا لم نقم بفصل السيارات عن باقى الوحدات.

٦-١- العلاقة بالعمل والنوع:

بلغ إجمالى المشتغلين بالوحدات الجائلة وشبه الجائلة ٨٧٣ مشتغلا عام ١٩٩٠ و ٣٦٩ مشتغلا عام ١٩٩٨ موزعين حسب العلاقة بالعمل والنوع على النحو التالى:

جدول رقم (٦)

توزيع المشتغلين بالوحدات الجائلة وشبه الجائلة حسب العلاقة بالعمل والنوع، ١٩٩٠ و١٩٩٨

نوع المشتغلين / العلاقة بالعمل		السيارات		باقى الوحدات					
		ذكور وجملة		ذكور		إناث		جملة	
		عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
١٩٩٠:									
يعمل لحسابه		١٧٩	٧١,٩	٤١٠	٨٣,٠	٩٣	٧١,٥	٥٠٣	٨٠,٦
صاحب عمل		٣٥	١٤,١	٤٤	٨,٩	١٣	١٠,٠	٥٧	٩,١
يعمل بأجر		٢٨	١١,٢	١٢	٢,٤	١	٠,٨	١٣	٢,١
يعمل لدى الأسرة بدون أجر		٧	٢,٨	٢٨	٥,٧	٢٣	١٧,٧	٥١	٨,٢
جملة	عدد	٢٤٩		٤٩٤		١٣٠		٦٢٤	
	%	١٠٠	١٠٠	٧٨,٧	١٠٠	٢٠,٨	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٩٨:									
يعمل لحسابه		٣١	٤٠,٣	١١٤	٤٣,٠	١٩	٧٠,٤	١٣٣	٤٥,٥
صاحب عمل		٢١	٢٧,٣	٤٢	١٥,٩	١	٣,٧	٤٣	١٤,٧
يعمل بأجر*		٢٠	٢٦,٠	١٠٩	٤١,١	٧	٢٥,٩	٨٩	٣٠,٥
يعمل لدى الأسرة بدون أجر*		٥	٦,٥					٢٧	٩,٣
جملة	عدد	٧٧		٢٦٥		٢٧		٢٩٢	
	%	١٠٠	١٠٠	٩٠,٨	١٠٠	٩,٢	١٠٠	١٠٠	١٠٠

* يلاحظ أن بيانات ١٩٩٨ لا تسمح بتوزيع العاملين بأجر أو العاملين لدى الأسرة بدون أجر حسب النوع، كما أنها لا تسمح بتمييز العاملين بأجر عن العاملين لدى الأسرة بدون أجر سواء فى حالة الذكور أو الإناث.

قبل أن نحاول قراءة بيانات الجدول السابق، تجدر الإشارة إلى أن العلاقة بالعمل قد تم تحديدها بناء على إفادة المبحوثين والتى من الوارد أن يشوبها بعض من عدم الدقة. فإجابة المبحوث بأنه يعمل لحساب نفسه قد تكون محاولة لإخفاء صاحب العمل الحقيقى الذى يقوم بتوريد البضاعة واقتسام العائد معه بشكل أو بآخر.

ولعل أول ما يستوقفنا عند مقارنة بيانات ١٩٩٨ ببيانات ١٩٩٠ هو الانخفاض الواضح فى الأهمية النسبية لأصحاب الوحدات (حالتا يعمل لحسابه وصاحب عمل) لصالح المشتغلين لدى الغير (سواء بأجر أو بدون أجر) وذلك فى حالة السيارات وغيرها من الوحدات وسواء بالنسبة للذكور أو الإناث . ومع التحفظ السابق الإشارة إليه بخصوص اختلاف مدخل وتصميم المسحين محل التحليل وما يمكن أن يترتب عليه من تأثير على دقة المقارنة بينهما، فمن الممكن تفسير هذا التغير فى التوزيع النسبى للمشتغلين حسب العلاقة بالعمل بالارتفاع فى قيمة رأس المال المستثمر فى الوحدات الجائلة عموما – وعلى الأخص فى السيارات – بين التاريخين . فبالعودة إلى الجدولين (٢) و (٤) نجد أن قيمة رأس المال المستثمر فى السيارات كانت تساوى أو تزيد على العشرة آلاف جنيه فى ٨٣% من الحالات عام ١٩٩٨ فى مقابل ٤٥% منها فقط عام ١٩٩٠. أما فى باقى الوحدات، فقد بلغت هذه القيمة ألف جنيه أو أكثر فى ٢٦% من الحالات عام ١٩٩٨ فى مقابل ٥% منها عام ١٩٩٠. وارتفاع قيمة رأس المال المستثمر يعنى الحد من سهولة الدخول فى النشاط الجائل كمالك للوحدة الاقتصادية (عامل لحسابه أو صاحب عمل)، وبالتالى تغير توزيع المشتغلين حسب العلاقة بالعمل لصالح المشتغلين لدى الغير بأجر أو بدون أجر . ومما يرجح هذا التفسير أن التغير فى العلاقة بالعمل قد بدا بدرجة أقل فى حالة الإناث منه فى حالة الذكور نظرا لأن الوحدات الجائلة وشبه الجائلة التى تمتلكها المرأة تنخفض قيمة رأس المال المستثمر بها بوضوح مقارنةً بالوحدات التى يمتلكها الرجل . فقد ظهر من بيانات ١٩٩٨ أن ٨٤% من الوحدات التى تمتلكها الإناث يقل رأسمالها عن ٥٠٠ جنيه

فى مقابل ٥٣% فى حالة الذكور، كما أن ٩٠% من الوحدات فى الحالة الأولى يقل رأسمالها عن ألف جنيه فى مقابل ٧١% فى الحالة الثانية .

ومن ناحية أخرى، اتضح من نتائج مسح ١٩٩٠ أن نحو ٨٩% من أصحاب الوحدات يمارسون النشاط الجائل وشبه الجائل كعمل رئيسى . أما من يمارسونه منهم كعمل ثانوى فقد توزعوا بحسب قطاع عملهم الرئيسى على النحو التالى: ٤٣% فى القطاع الخاص و ٤٢% فى الحكومة و ١٥% فى القطاع العام.

٦-٢- السن والنوع:

يوضح الجدول التالى توزيع المشتغلين بالوحدات الجائلة وشبه الجائلة حسب السن والنوع فى عامى ١٩٩٠ و ١٩٩٨ .

جدول رقم (٧)

توزيع المشتغلين بالوحدات الجائلة وشبه الجائلة حسب فئات السن والنوع

١٩٩٠ و ١٩٩٨

النوع / فئات السن	السيارات		باقى الوحدات					
	ذكور وجملة		ذكور		إناث		جملة	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
١٩٩٠:								
-٦	-	-	٥	١,٠	١	٠,٨	٦	١,٠
-١٥	١	٠,٤	٢٥	٥,١	٩	٦,٩	٣٤	٥,٤
-٢٠	٤١	١٦,٥	٨٩	١٨,٠	١٧	١٣,١	١٠٦	١٧,٠
-٣٠	٩٨	٣٩,٥	١٣٥	٢٧,٣	٣٦	٢٧,٧	١٧١	٢٧,٤
-٤٠	٨٥	٣٤,٣	١١٠	٢٢,٣	٣٣	٢٥,٤	١٤٣	٢٢,٩
-٥٠	١٨	٧,٣	٨٧	١٧,٦	٢٩	٢٢.٣	١١٦	١٨,٦
٦٠ فأكثر	٥	٢,٠	٤٣	٨,٧	٥	٣,٨	٤٨	٧,٧
جملة	٢٤٨ (١)	١٠٠	٤٩٤	١٠٠	١٣٠	١٠٠	٦٢٤	١٠٠

تابع جدول رقم (٧)

النوع / فئات السن	السيارات		باقى الوحدات					
	ذكور وجملة		ذكور		إناث		جملة	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
١٩٩٨ (٢) :								
٦-	–	–	–	–	–	–	–	–
١٥-	–	–	٧	٤,٥	–	–	٧	٤,٠
٢٠-	١٠	١٩,٢	٢٦	١٦,٩	١	٥,٠	٢٧	١٥,٥
٣٠-	١٤	٢٦,٩	٥١	٣٣,١	٥	٢٥,٠	٥٦	٣٢,٢
٤٠-	١٥	٢٨,٨	٣٦	٢٣,٤	٦	٣٠,٠	٤٢	٢٤,١
٥٠-	٩	١٧,٣	١٩	١٢,٣	٥	٢٥,٠	٢٤	١٣,٨
٦٠ فأكثر	٤	٧,٧	١٥	٩,٧	٣	١٥,٠	١٨	١٠,٣
جملة	٥٢	١٠٠	١٥٤ (٣)	١٠٠	٢٠	١٠٠	١٧٤	١٠٠

ملاحظات:

١) توجد حالة غير مبين بها سن المشتغل عام ١٩٩٠.

٢) يلاحظ أن كثيرا من خصائص المشتغلين – ومنها السن – لم تجمع عنها بيانات فى مسح ١٩٩٨ إلا لأصحاب الوحدات الاقتصادية دون بقية المشتغلين. وعلى هذا، فإن ما يظهره الجدول لهذه السنة هو توزيع أصحاب الوحدات (أى العاملين لحسابهم وأصحاب العمل) حسب فئات السن والنوع وليس توزيع جملة المشتغلين .

٣) توجد حالتان غير مبين بهما سن المشتغل عام ١٩٩٨.

أهم ما يظهره الجدول السابق هو تركز المشتغلين من الذكور عام ١٩٩٠ فى فئات العمر الوسطى (من ٢٠ إلى ٥٠ عاما) وتركز الإناث فى الفئات الأعلى (من ٣٠ وحتى ٦٠ عاما). ولم يحدث تغيير يذكر على هذا التوزيع عام ١٩٩٨. ويبدو تركز الذكور فى فئات العمر الوسطى أكثر وضوحا فى حالة السيارات حيث يختفى المشتغلون تحت العشرين (باستثناء حالة واحدة عام ١٩٩٠) وتنخفض أهميتهم النسبية بشدة فى المراحل المتقدمة من العمر (٥٠ فأكثر عام ١٩٩٠ و٦٠ فأكثر عام ١٩٩٨) مقارنةً بالذكور المشتغلين فى باقى الوحدات الجائلة .

غير أن مقارنة بيانات المسحين المشار إليهما فى هذا الصدد يرد عليها تحفظان. يتعلق التحفظ الأول بطبيعة العلاقة بالعمل فى سنتى المقارنة، حيث تظهر بيانات المسح الأول كافة المشتغلين حسب السن والنوع فى حين تقتصر بيانات المسح الثانى على توزيع العاملين لحسابهم وأصحاب العمل فقط. ولكن – كما ظهر من الجدول رقم (٦) – فإن ما يقرب من ٩٠% من جملة المشتغلين عام ١٩٩٠ كانوا من العاملين لحسابهم و أصحاب العمل. وعلى هذا، فإن التوزيع النسبى لجملة المشتغلين يعكس فى الأساس توزيع أصحاب الوحدات مما يسمح بإجراء المقارنة. أما التحفظ الثانى، فيخص حجم عينة ١٩٩٨ والعدد المحدود الذى ظهر بها للإناث العاملات لحسابهن وصاحبات العمل (عشرون فقط)، الأمر الذى يحد من دلالة توزيعهن النسبى.

٦-٣- الحالة التعليمية:

عادة ما يربط الباحثون بين القطاع غير المنظم والعمالة غير المؤهلة، خاصة فى حالة النشاط الجائل . وقد ظهرت هذه العلاقة فى حالتنا، إلا أنها بدت بدرجة أقل فى حالة السيارات كما يتضح من الجدول رقم (٨):

جدول رقم (٨)

توزيع المشتغلين بالوحدات الجائلة وشبه الجائلة حسب الحالة التعليمية، ١٩٩٠ و ١٩٩٨

الحالة التعليمية	السيارات		باقى الوحدات	
	عدد	%	عدد	%
١٩٩٠:				
أمى	٢٠	٨,١	٤١٥	٦٦,٥
يقرأ ويكتب	١١٤	٤٦,٠	١٣٩	٢٢,٣
مؤهل أقل من المتوسط	٥٢	٢١,٠	٢٥	٤,٠
مؤهل متوسط	٥٣	٢١,٤	٣٧	٥,٩
مؤهل جامعى وأعلى	٩	٣,٦	٨	١,٣
جملة	٢٤٨ (١)	١٠٠	٦٢٤	١٠٠

تابع جدول رقم (٨)

الحالة التعليمية	السيارات		باقى الوحدات	
	عدد	%	عدد	%
١٩٩٨ [٢] :				
أمى	١١	٢١,٢	٨٢	٤٧,١
يقرأ ويكتب	٥	٩,٦	٢٩	١٦,٧
مؤهل أقل من المتوسط	٢٠	٣٨,٥	٣١	١٧,٨
مؤهل متوسط	١٠	١٩,٢	٢١	١٢,١
مؤهل أعلى من المتوسط	٣	٥,٨	٦	٣,٤
مؤهل جامعى وأعلى	٣	٥,٨	٥	٢,٩
جملة	٥٢	١٠٠	١٧٤ [٣]	١٠٠

ملاحظات:

١) توجد حالة واحدة غير مبين بها الحالة التعليمية عام ١٩٩٠ .

٢) يلاحظ أن بيانات ١٩٩٨ تخص أصحاب الوحدات فقط دون باقى المشتغلين .

٣) توجد حالتان غير مبين بهما الحالة التعليمية عام ١٩٩٨ .

تنخفض أهمية غير المؤهلين (فئتى أمى ويقرأ ويكتب) فى حالة السيارات مقارنةً بغيرها من الوحدات الجائلة، ويصدق هذا على المسحين. ففى حين تبلغ نسبة غير المؤهلين فى الوحدات الجائلة بخلاف السيارات حوالى ٨٩% عام ١٩٩٠ ونحو ٦٤% عام ١٩٩٨، لم تزد نسبتهم فى حالة السيارات على ٥٤% و ٣١% على التوالى . ومن ناحية أخرى، فإن مقارنة نتائج المسحين تظهر تحسنا واضحا فى الحالة التعليمية للمشتغلين بالنشاط الجائل عموما فيما بينهما. فقد ارتفعت الأهمية النسبية للحاصلين على مؤهل متوسط على الأقل من ربع المشتغلين فى حالة السيارات عام ١٩٩٠ إلى أقل قليلا من ثلثهم عام ١٩٩٨، ومن ٧% من المشتغلين بباقى الوحدات إلى ١٨% منهم على التوالى. وإذا كان جانب من هذا التحسن يمكن أن يفسر بأن بيانات ١٩٩٠ تشمل كافة المشتغلين فى حين أن بيانات ١٩٩٨ تقتصر على أصحاب الوحدات الذين قد يكونون أعلى تأهيلا من

غيرهم، فإنه – كما سبق إيضاحه – لم تزد نسبة المشتغلين لدى الغير فى المسح الأول على ١٠% ، الأمر الذى لايؤدى إلى الإخلال بإمكانية المقارنة.

ومن ناحية أخرى، يتفق التحسن المشاهد فى المستوى التعليمى للمشتغلين بالنشاط الجائل ما بين ١٩٩٠ و ١٩٩٨ مع ما تظهره بيانات التعدادات وبحوث العمالة بالعينة خلال نفس الفترة من تحسن المستوى التعليمى عموما فى سوق العمل المصرى . فمقارنة آخر تعدادين عامين للسكان فى مصر تظهر انخفاض الأهمية النسبية للمشتغلين غير المؤهلين (فئتى أمى ويقرأ ويكتب) من ٦٨% عام ١٩٨٦ إلى حوالى ٥٥% عام ١٩٩٦ [٢٣] . وتتفق بيانات بحوث العمالة بالعينة فى هذا الصدد مع بيانات التعداد، حيث انخفضت الأهمية النسبية لغير المؤهلين من حوالى ٦٧% عام ١٩٩٠ إلى ٥٤% عام ١٩٩٧ [٢٤] .

وأخيرا، يتضح من مقارنة أهمية المشتغلين غير المؤهلين بالنشاط الجائل مع أهميتهم فى سوق العمل عموما ارتفاع هذه الأهمية فى حالة الوحدات الجائلة وشبه الجائلة بعد استبعاد حالات السيارات التى تنخفض أهمية غير المؤهلين بها حتى عن المستوى العام.

٦-٤- مستويات الدخل:

من أكثر الانطباعات شيوعا عن القطاع غير المنظم التدنى الشديد فى مستويات الدخل التى يولدها . ويسود هذا الانطباع بشكل خاص فيما يتعلق بالنشاط الجائل. غير أن عددا من الدراسات – سواء فى مصر أو فى غيرها من الدول – قد قام بالتشكيك فى صحة هذا الاعتقاد بناء على ما أسفرت عنه نتائج المسوح [٢٥] .

وترجع أهمية حسم هذه المسألة إلى أن الفروق فى مستويات الدخل بين القطاعين المنظم وغير المنظم تعتبر قضية جوهرية على المستوى النظرى، إذ أنها تحدد اتجاه حراك قوة العمل من قطاع لآخر. بعبارة أخرى، يسهم حسم هذه المسألة فى الإجابة على التساؤل عما إذا كان القطاع غير المنظم يمثل مجرد

محطة انتظار لقوة العمل الباحثة عن فرصة أفضل بالقطاع المنظم أم أنه يعتبر بديلا مناسبا – وربما بديلا أفضل – للقطاع الأخير؟

وسنحاول فيما يلى بحث هذه المسألة على مستويين: مستوى إيراد أصحاب الوحدات الجائلة وشبه الجائلة، ومستوى أجور المشتغلين بها لدى الغير.

٦-٤-١- إيراد العاملين لحسابهم وأصحاب العمل:

على الرغم مما هو معروف عن ميل المبحوثين بصفة عامة إلى تقدير دخولهم بأقل من قيمتها، إلا أن مسح ١٩٩٠ قد أظهر أن صافى الإيراد الشهرى لأصحاب الوحدات الجائلة وشبه الجائلة قد بلغ ٣١٤ جنيها فى المتوسط (أى حوالى ٣٧٦٨ جنيها سنويا). غير أن هذا المتوسط يخفى فرقا واضحا بين دخل أصحاب السيارات الذى بلغ حوالى ٦٠٠ جنيه شهريا (٧٢٠٠ جنيه فى السنة) ودخل أصحاب باقى الوحدات الذى بلغ ٢٣٦ جنيها شهريا فى المتوسط (٢٨٣٢ جنيها سنويا).

ويتضح الارتفاع النسبى فى مستويات الدخل المتولد عن النشاط الجائل – وهو الطرف الأدنى من القطاع غير المنظم – إذا ما قارنا متوسط الإيراد السنوى لأصحاب الوحدات به بمتوسط الكسب السنوى للمشتغلين بالقطاع المنظم[٢٦]. فقد اتضح من دراسة أجريت عام ١٩٩٠ على ٨٩٠٠ مشتغل فى ١٥٠ جهة عمل حكومية وعامة وخاصة (بالقطاع المنظم) أن متوسط الكسب السنوى لمجموعة الوظائف الحرفية ومجموعة وظائف الخدمات المعاونة – وهما المجموعتان الأقرب لنوعية المشتغلين بالنشاط الجائل- كان على النحو التالى:

جدول رقم (٩)

متوسط الكسب السنوى [١] وفقا للمجموعة الوظيفية والقطاع (بالجنيه)

المجموعة الوظيفية / القطاع	الحرفية [٢]	الخدمات المعاونة [٣]
الحكومى	٢٨٢٨	١٣٦٥
المشروع العام	٢٢٣٤	٢٣٣٢
الخاص المنظم	٢٣٣٨	٢١٣٠

ملاحظات:

١) متوسط الكسب السنوى هو صافى المبالغ التى يحصل عليها المشتغل من جهة عمله وذلك خلال سنة كاملة هى ١٩٨٩، ويشمل المدفوعات من أجر أساسى لأجور إضافية لحوافز ومكافآت وغيرها مطروحا منها كافة الاستقطاعات من تأمينات وضرائب وخلافه.

٢) مجموعة الوظائف الحرفية تضم العاملين بالحرف المختلفة ولا يشترط حصولهم على مؤهلات تعليمية وذلك مثل العاملين بالسباكة والنجارة والحدادة وغيرها .

٣) مجموعة وظائف الخدمات المعاونة تشمل العاملين بالخدمات غير الفنية وغير الإنتاجية ولا يشترط حصولهم على مؤهلات تعليمية مثل السعاة والحراس وغيرهم.

المصدر : زيتون، محيا على، **هيكل التكسب للقطاع النظامى (مسح المنشآت)**، القاهرة، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، يناير ١٩٩٤، ص ٧٨، جدول (٤٣).

من الواضح أن متوسط صافى الإيراد السنوى لأصحاب الوحدات الجائلة وشبه الجائلة يفوق بنحو ٣٣% متوسط الكسب السنوى لمجموعة الوظائف الحرفية بالقطاع الحكومى، وهى الفئة الأعلى كسبا . وحتى إذا قمنا بمقارنة صافى الإيراد السنوى لأصحاب هذه الوحدات بعد استبعاد أصحاب السيارات، نجده يفوق متوسط الكسب السنوى للمجموعتين الوظيفيتين فى القطاعات الثلاثة، وإن كانت الفروق تقل عنها قبل استبعادهم .

أما التغيرات التى قد تكون طرأت على مستويات دخول أصحاب الوحدات الجائلة عام ١٩٩٨ ، فمن غير الممكن التوصل إليها إذ لم يتم سؤال المبحوثين عنها فى المسح الأخير.

٦-٤-٢- مستويات الأجور:

بلغ متوسط الأجر اليومى لجملة العاملين بأجر بالوحدات الجائلة وشبه الجائلة عام ١٩٩٠ ٦,٧ جنيها، كما بلغ متوسط أيام العمل فى الأسبوع ٦,٣ يوما. وبذلك يكون متوسط الأجر السنوى بالنشاط الجائل حوالى ٢٢٠٠ جنيه. وبمقارنة هذا الأجر بمتوسطات الكسب حسب المجموعة الوظيفية بالقطاع الحكومى والعام والخاص المنظم كما ظهرت فى الجدول رقم (٩)، نجد أنه يفوق متوسط الكسب السنوى لمجموعة الخدمات المعاونة بالقطاع الخاص المنظم بحوالى ٣%، فى حين أنه يزيد عن هذا المتوسط بالقطاع الحكومى بنحو ٦٠% ، كما أنه يقترب من متوسط كسب المجموعة الحرفية بالمشروع العام. وإذا كان ذلك يعنى أن مستويات الأجور بالوحدات الجائلة وشبه الجائلة ليست بالضرورة شديدة التدنى كما يفترض كثير من الباحثين، إلا أنه من الواجب توخى الحذر قبل تعميم هذه النتيجة نظرا للعدد المحدود من العاملين بأجر الذى ظهر فى العينة (٤١ مشتغلا لدى الغير بأجر، جدول رقم (٦)).

٦-٥- طول فترات العمل:

من المقولات الشائعة عن القطاع غير المنظم – خاصة الطرف الأدنى منه وهو الوحدات الجائلة – اتسامه بنقص التشغيل إذ يُعتقد أن فترات العمل به تقل كثيرا عن المتوسط العام. فما مدى صحة هذه المقولة فى ضوء فحص نتائج مسحى ١٩٩٠ و ١٩٩٨؟

اتضح من تحليل نتائج مسح ١٩٩٠ أن الوحدات الجائلة وشبه الجائلة تعمل فى المتوسط ٦,٣ يوما فى الأسبوع ولمدة ٧,٦ ساعة يوميا، أى أنها تعمل حوالى ٤٨ ساعة أسبوعيا فى المتوسط . وقد لوحظ بعض الاختلاف فى عدد ساعات العمل حسب شكل الوحدة الاقتصادية حيث طالت فترات العمل فى حالة السيارات

(٥٠ ساعة أسبوعيا فى المتوسط) عنها فى باقى الوحدات (٤٦ ساعة). ويوضح الجدول التالى توزيع الوحدات الجائلة وشبه الجائلة حسب عدد ساعات العمل الأسبوعى عام ١٩٩٠.

جدول رقم (١٠)
توزيع الوحدات الجائلة وشبه الجائلة
حسب عدد ساعات العمل الأسبوعية ، ١٩٩٠

عدد ساعات العمل فى الأسبوع	عدد الوحدات	%
أقل من ٢٠	١٩	٢,٥
٢٠-	٨٠	١٠,٣
٣٥-	٩٤	١٢,١
٤٠-	٢٩٣	٣٧,٩
٥٠-	١٠٨	١٤,٠
٦٠ فأكثر	١٨٠	٢٣,٢
جملة	٧٧٤	١٠٠

من الصعب إذن تعميم مقولة نقص التشغيل بالنشاط الجائل طالما أن ثلاثة أرباع وحداته تعمل لمدة ٤٠ ساعة فأكثر أسبوعيا، وأن ما يقل قليلا عن ربعها يعمل لمدة ٦٠ ساعة فأكثر . ويلاحظ أن متوسط عدد ساعات العمل فى الأسبوع قد فاق الأربعين ساعة لجميع فئات رأس المال المستثمر. وظهر أعلى متوسط فى الوحدات التى يتراوح رأسمالها ما بين ٥٠٠ و ١٠٠٠ جنيه (حوالى ٥٣ ساعة)، وتلتها الوحدات التى يبلغ رأسمالها ١٠ آلاف جنيه فأكثر (فى معظمها سيارات). ولكن، حتى الوحدات التى تعمل بدون رأسمال على الإطلاق، وجد أن متوسط عدد ساعات العمل الأسبوعى بها يربو على الأربعين ساعة. أما مقارنة هذا المتوسط حسب موقف الوحدة من التسجيل، فقد اتضح منها أن الوحدات المسجلة تعمل لمدة أطول قليلا من الوحدات غير المسجلة (حوالى ٥٠ ساعة أسبوعيا فى الحالة الأولى فى مقابل نحو ٤٨ ساعة فى الحالة الثانية).

وقد أكدت بيانات ١٩٩٨ طول فترات العمل بالنشاط الجائل، مع ملاحظة أن الأسئلة المتعلقة بعدد ساعات وأيام العمل قد اقتصر توجيهها على الوحدات التى يعمل بها مشتغلون بأجر من خارج أفراد الأسرة . ومع أخذ هذا التحفظ فى الاعتبار عند المقارنة بين المسحين، وجد أن ما يقرب من ٩٠% من الوحدات الجائلة عام ١٩٩٨ تعمل لمدة ٧ ساعات فأكثر يوميا وأن أكثر من نصفها يعمل على الأقل ٦ أيام فى الأسبوع.

٦-٦- الاشتراك فى التأمينات الاجتماعية والصحية:

أسفر فحص نتائج مسح ١٩٩٠ عن ارتفاع الأهمية النسبية للمشتغلين غير المشتركين فى التأمينات بنوعيها فى حالة الوحدات الجائلة وشبه الجائلة بخلاف السيارات مقارنةً بالحالة الأخيرة . ومن ناحية أخرى، لوحظ فى حالة السيارات ارتفاع الأهمية النسبية لغير المشتركين فى التأمينات الاجتماعية أو الصحية من العاملين بأجر أو بدون أجر مقارنة بالعاملين لحسابهم وأصحاب العمل . فقد اتضح أن حوالى ٩٠% من أصحاب الوحدات الجائلة بخلاف السيارات ونحو ٩٢% من العاملين فيها بأجر أو بدون أجر غير مشتركين فى التأمينات الاجتماعية أو الصحية. أما فى حالة السيارات، فقد انخفضت نسبة غير المشتركين فى التأمينات إلى ١٤% فقط للعاملين لحسابهم وأصحاب العمل، فى حين أنها بلغت حوالى٤٩% فى حالة العاملين لديهم بأجر أو بدون أجر. وتتفق هذه النتائج إلى حد بعيد مع الاعتقاد الشائع بأن غياب الغطاء التأمينى يعد من أهم سمات المشتغلين بالقطاع غير المنظم.

أما التغيرات التى قد تكون طرأت على هذه السمة عام ١٩٩٨، فمن غير الممكن التوصل إليها من بيانات مسح سوق العمل فى أكتوبر من تلك السنة. ويرجع ذلك إلى سببين، أولهما أن الأسئلة الخاصة بالاشتراك فى التأمينات

الاجتماعية والصحية كانت تخص المبحوث وحده دون بقية المشتغلين فى الوحـــدة الاقتصادية التى يعمل بها. أما السبب الثانى – والأهم – فيتمثل فى أن تلك الأسـئلة كانت مرتبطة بالعمل الرئيسى للمبحوث والذى قد لايكون بالضرورة هـــو عملـــه بالوحدة الجائلة.

وإذا كان الغطاء التأمينى يعد من المزايا التـــى يمكـــن أن تدفـــع المشـــتغل بالقطاع غير المنظم للبحث عن فرصة عمل بالقطاع المنظم الذى يتيح لـــه التمتـــع بهذه الميزة، جاز لنا أن نتساءل عن مدى الاستقرار فى العمل بـــالوحدات الجائلـــة وشبه الجائلة. بعبارة أخرى، يكون التساؤل هو: هل يعتـــبر المشـــتغلون خـــارج المنشآت عملهم هذا بمثابة عمل مؤقت انتظارا لفرصة أفضل، أم أنهم يمارســـونه بشكل دائم؟

٦-٧- عدد سنوات ممارسة العمل بالوحدة الاقتصادية:

فى محاولة بحث مدى الاستقرار فى العمل بالنشاط الجائل وشبه الجـــائل من خلال عدد السنوات التى قضاها المشتغلون فى العمل بنفس الوحدة الاقتصاديـــة، اتضح أن الأمر يتوقف إلى حد كبير على العلاقة بالعمل . فقد تبين اختلاف توزيـــع المشتغلين حسب عدد سنوات العمل بالوحدة فى حالة أصحاب الوحدات عن حالـــة العاملين لديهم سواء بأجر أو بدون أجر، كما يتضح من الجدول التالى رقم (١١):

جدول رقم (١١)

التوزيع النسبى للمشتغلين بالنشاط الجائل حسب عدد سنوات ممارسة العمل بالوحدة الاقتصادية والعلاقة بالعمل ، ١٩٩٠

عدد السنوات / العلاقة بالعمل	أقل من ١	١-	٣-	٥-	١٠ فأكثر	جملة
العاملون لحسابهم وأصحاب العمل	١,٠	١٢,٣	١٤,١	٢٦.٢	٤٦,٤	١٠٠
العاملون بأجر أو بدون أجر	٥٤,٦	٢٠,٢	١٢,١	١٣,١	–	١٠٠
جملة المشتغلين	٧,١	١٣,٢	١٣,٩	٢٤,٧	٤١,١	١٠٠

يتصف العمل فى الوحدات الجائلة وشبه الجائلة – بخلاف ما يعتقده الكثيرون – بالاستمرارية لفترة زمنية طويلة فى حالة أصحاب الوحدات، إذ استمر ما يقرب من نصفهم فى العمل بنفس الوحدة الاقتصادية لمدة عشر سنوات فأكثر، كما استمر نحو ثلاثة أرباعهم لمدة خمس سنوات فأكثر. أما حالة العاملين لديهم – سواء بأجر أو بدون أجر – فمن الواضح أنها أقل استقرارا، حيث كانت مدة عمل ما يزيد على نصف هؤلاء تقل عن السنة. ولكن، نظرا لأن العاملين لدى الغير لا يمثلون سوى ١١,٤% من جملة المشتغلين بالنشاط الجائل، لم تنعكس الحداثة النسبية لعملهم على مستوى جملة المشتغلين. وعلى هذا، يمكن القول بأن العمل بهذا النشاط عام ١٩٩٠ قد اتسم بقدر كبير من الاستقرار فى العمل، إذ استمر حوالى ٤٠% من جملة المشتغلين فى العمل بذات الوحدة الاقتصادية لمدة عشر سنوات فأكثر، ونحو ثلثيهم لمدة خمس سنوات فأكثر.

أما فى مسح سوق العمل ١٩٩٨ ، فلم يوجه السؤال الخاص ببدء النشاط بالوحدة الاقتصادية إلا لأصحاب الوحدات فقط (العاملين لحسابهم وأصحاب العمل)، وكان عن عمر الوحدة وليس عن عدد سنوات عمل المبحوث بها. ومع أخذ هذا التحفظ فى الاعتبار، وُجد أن أكثر من نصف الوحدات الجائلة قد بدأت نشاطها قبل عام ١٩٩٠.

٧- الخاتمة:

لم ينل النشاط الجائل – على أهميته – نصيبا مناسبا من التحليل من جانب المهتمين بسوق العمل فى مصر . وقد استهدفت الدراسة الحالية بحث طبيعة هذا النشاط من واقع نتائج بحث القطاع غير المنظم فى مايو ١٩٩٠، مع مقارنتها – كلما كان ذلك ممكنا – بنتائج بحث سوق العمل فى أكتوبر ١٩٩٨.

وقد أكدت الدراسة بدايةً أهمية أخذ النشاط الجائل فى الاعتبار عند تصميم المسوح الخاصة بالقطاع غير المنظم، سواء على المستوى النظرى أو فى الحالة المصرية تحديدا.

ثم قامت بتوضيح تصميم عينة بحث القطاع غير المنظم فى مايو ١٩٩٠ والذى روعى فيه التمييز بين المنشأة وبين الوحدات الجائلة وشبه الجائلة. وقد بلغ حجم عينة النشاط الجائل وشبه الجائل ٧٧٤ وحدة اقتصادية فى ثلاث محافظات هى القاهرة والغربية والمنيا. أما فى عام ١٩٩٨، فقد كان حجمها ٢٢٦ وحدة فى أنحاء الجمهورية.

وبعد استعراض معايير الانتماء للقطاع غير المنظم وهى موقف الوحدة الاقتصادية من التسجيل الرسمى وحجمها مقاسا بعدد المشتغلين فيها وبقيمة رأس المال المستثمر بها، قمنا بتطبيق هذه المعايير على عينة البحث. وقد اتضح لنا أن كافة الوحدات الجائلة وشبه الجائلة تنتمى للقطاعين غير المنظم وشبه المنظم.

أما سمات الوحدات الاقتصادية الجائلة وشبه الجائلة وسمات المشتغلين بها، فقد أظهر التحليل وجود اختلافات مؤثرة مابين السيارات وباقى الوحدات فى معظم هذه السمات، سواء فى عام ١٩٩٠ أو ١٩٩٨. وقد مثلت السيارات ما يقرب من ربع حجم العينة فى سنتى المقارنة. وجاءت تجارة التجزئة على رأس الأنشطة التى تمارس خارج المنشآت طوال التسعينيات، وتلاها نشاط النقل والتخزين. وعلى الرغم من اتسام الغالبية العظمى من الوحدات الجائلة – خاصة بعد استبعاد

السيارات – بمحدودية رأس المال المستثمر بـــها، إلا أن الدراســة أوضحــت أن معدلات نموه كانت مرتفعة بدرجة واضحة، بعكس ما يعتقد عادةً. أما أهم المشـاكل التى عانى منها النشاط الجائل، فكانت مرتبطة بالتســويق وبــالتعقيدات الإداريــة والحكومية، ولم تمثل المشكلة التمويلية أهمية تذكر بالنسبة له.

وأخيرا، فيما يتعلق بخصائص المشتغلين، اتضح انخفاض الأهمية النســبية للعاملين لحساب أنفسهم وأصحاب العمل مقارنةً بالعاملين لدى الغير بأجر أو بــدون أجر فى عام ١٩٩٨ عنها فى ١٩٩٠ نتيجة الارتفاع فى قيمة رأس المال المستثمر، الأمر الذى يعنى الحد من سهولة الدخول فى النشاط الجائل فى أواخر التســعينيات. كما ظهر استمرار تركز المشتغلين من الذكور فى مراحل العمر الوســطى، مــع تركز الإناث فى المراحل الأكثر تقدما. ومن ناحية أخرى، تأكد ارتبــاط النشــاط الجائل بالعمالة غير المؤهلة، مع حدوث تحسن نســبى فــى المســتوى التعليمــى للمشتغلين خلال التسعينيات. ومن أهم النتائج التى أسفر عنها التحليل أن مســتويات دخول المشتغلين بالنشاط الجائل – سواء أصحاب الوحدات أو العــاملين لديــهم – ليست بهذا القدر من التدني الذى عادةً ما يُفترض، بل إنها تفوق مستويات التكســب لبعض المجموعات الوظيفية بالقطاع المنظم. كما اتضحت صعوبة قبــول مقولــة سيادة نقص التشغيل بالنشاط الجائل فى ضوء طول فترات العمل بــه. ورغــم أن معظم المشتغلين يقعون خارج مظلــة التأمينــات الاجتماعيــة والصحيــة، إلا أن الاستقرار فى العمل بالوحدات الجائلة وشبه الجائلة بدا بشكل واضح خاصــةً فــى حالة أصحاب هذه الوحدات.

وبناء على النتائج التى أظهرها تحليل النشاط الجائل من خــلال مســحى ١٩٩٠ و ١٩٩٨، يمكن القول بأن كثيرا من الانطباعات الشائعة عنه لم يصمد أمام الاختبار العملى، الأمر الذى يؤكد أهمية المسوح الميدانيــة فــى اختبــار صحــة الفروض شريطة التخلى عن الأحكام المسبقة.

الهوامش والمراجع :

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، مجموعة **دراسات مشروع نظام معلومات العمالة**، الدورة الخاصة لبحث العمالة بالعينة، أكتوبر ١٩٨٨.

(٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، **بحث القطاع غير المنظم، استمارة حصر الوحدات الاقتصادية، النشاط الجائل وشبه الجائل، مايو ١٩٩٠**. يعتبر مفهوم الوحدة الاقتصادية Economic Unit أوسع وأشمل من مفهوم المنشأة Establishment التى تعرف بأنها مكان ثابت فى مبنى أو جزء من مبنى يزاول فيه نشاط ما ويحوزه شخص طبيعى أو معنوى . أما الباعة الذين يعرضون بضائعهم على الأرض وبالأسواق وينصرفون فى نهاية اليوم والباعة الجائلون ومقدمو الخدمات الجائلون ومن فى حكمهم فيعملون خارج المنشآت ويعتبر كل منهم وحدة اقتصادية . فالوحدة الاقتصادية قد تكون منشأة وقد تكون خارج المنشآت.

(٣) منتدى البحوث الاقتصادية، **بحث دراسة خصائص سوق العمل بجمهورية مصر العربية**، أكتوبر ١٩٩٨.

(٤) أتقدم بوافر الشكر للأستاذ الدكتور كمال سامى سليم، الأستاذ المساعد بقسم تطبيقات الحاسب الآلى بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، والذى قام بالتحليل الإحصائى المطلوب لهذه الدراسة.

(5) BIT, Quinzième Conférence Internationale des Statisticiens du Travail, Genève, 19-28 janvier 1993, Rapport 3, **Statistiques de l'Emploi dans le Secteur Informel**.

(6) SALAHDINE, M, " The Informal Sector in Morocco : The Failure of Legal Systems ? " , in CHICKERING & SALAHDINE, **The Silent Revolution : The Informal Sector in Five Asian and Near Eastern Countries**, San Francisco, ICS Press, 1991, p. 15,16 .

(7) CHARMES, J, **Informal Sector, Poverty and Gender. A Review of Empirical Evidence**, Background paper for the World Development Report 2001, unpublished.

(8) FERGANY, N, **Informal Economic Activity and Structural Adjustment in Arab Countries: Application to the case of Egypt**, Cairo, Almishkat, December 1998, p. 7.

(٩) كامل رزق، سعاد، **التعليم وسوق العمل فى مصر**، سلسلة أوراق بحثية(٦)، القاهرة، ديسمبر ١٩٩٩، قسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ــ جامعة القاهرة، ص ١١.

(١٠) المرجع السابق، ص ١١ ، ١٢.

(١١) أنظر كامل رزق، سعاد، **التقرير النهائى : القطاع الاقتصادى غير المنظم، تعريفه وسماته الأساسية**، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء،مشروع نظام معلومات العمالة، القاهرة، أكتوبر ١٩٩٣.

(١٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، **تصميم بحث بالعينة للقطاع غير المنظم**، ١٩٩٠، ورقة عمل غير منشورة.

(١٣) مكتب العمل الدولى، مؤتمر العمل الدولى الدورة ٧٨، ١٩٩١، تقرير المدير العام (الجزء الأول)، **مأزق القطاع غير النظامى**، جنيف، الطبعة الأولى، ١٩٩١، ص ٤، ٥.

(١٤) كامل رزق، سعاد، ١٩٩٣، **مرجع سبق ذكره**، ص ٧ ، ٨.

(١٥) **المرجع السابق**، ص ٩-٢٤.

(١٦) **المرجع السابق**، ص ٢٤.

(١٧) بلغت قيمة رأس المال المستثمر وقت إجراء المسح صفرا فى ١٧ حالة تمثل ٢,٢% من جملة الوحدات الجائلة وشبه الجائلة، كما بلغت هذه القيمة صفراً فى بداية مزاولة العمل فى ٣١ حالة تمثل ٤% من جملة الوحدات.

(١٨) منتدى البحوث الاقتصادية، **مرجع سبق ذكره.**

(19) CHARMES, J, " Une revue critique des concepts, définitions et recherches sur le secteur informel, in OCDE, **Nouvelles approches du secteur informel**, 1990, p. 55.

(٢٠) **المرجع السابق**، ص ٥٦-٥٨.

(٢١) سنرجىء مناقشة هذا الافتراض إلى الجزء السادس من الدراسة والخاص بخصائص المشتغلين.

(٢٢) تم حساب معدلات النمو السنوى لرأس المال المستثمر حسب الصيغة:

$$س_{ت} = س_{.} (١ + ر)^{ت} \text{ أى أن}$$

$$ر = (س_{ت} \div س_{.})^{\frac{١}{ت}} - ١$$

حيث ر = معدل النمو السنوى لرأس المال.

س ت = رأس المال فى ١٩٩٠.

س. = رأس المال فى بداية النشاط.

ت = عدد السنوات مابين بداية النشاط و ١٩٩٠.

(٢٣) نسب مئوية محسوبة من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، **النتائج النهائية للتعداد العام للسكان** ١٩٨٦، جدول (١٨) و ١٩٩٦، جدول (٢٢).

(٢٤) نسب مئوية محسوبة من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، **بحث العمالة بالعينة**، دورة ديسمبر ١٩٩٠، جدول (١٢) والنشرة السنوية ١٩٩٧، جدول (٨).

(٢٥) أنظر على سبيل المثال لحالة مصر:

كامل رزق، سعاد، ١٩٩٣، **مرجع سبق ذكره**، ص ٧٨-٩٠؛

MEAD, D, "Small industries in Egypt: an exploration of the economics of small furniture producers", **International Journal of Middle East Studies** (14), 1982, pp. 166, 167;

HOFMANN, M, "The informal sector in an intermediate city: a case in Egypt", **Economic Development and Cultural Change** (34) 1, October 1985, p. 273;

ولحالة تونس:

RADWAN, S, & others, **Rural Labour and Structural Transformation in Tunisia**, Geneva, ILO, March 1987, pp. 27, 28;

ولمجموعة من الدول فى إفريقيا وأمريكا اللاتينية :

CHARMES, J, **Nouvelles Approches**..., op.cit., pp. 33,41.

٢٦) حين يكون الهدف من بحث الفروق فى مستويات الدخل بين القطاعين المنظم وغير المنظم هو محاولة تفسير إمكانيات الحراك بينهما، يصبح من الضرورى أن تعتمد المقارنة على الإمكانيات الحقيقية وأنماط السلوك المشاهدة: فصاحب الوحدة الاقتصادية بالقطاع غير المنظم لن يقوم بمقارنة مستوى دخله بمستوى دخل رجل الأعمال أو صاحب المهنة الحرة فى القطاع المنظم، وإنما سيقوم بمقارنته بمستوى أجر المشتغل لدى الغير بهذا القطاع الأخير. وبالتالى، يكون التساؤل المطروح هو هل يمكن لمستويات الأجور بالقطاع المنظم أن تجتذب العامل لحسابه أو صاحب العمل أو المشتغل لدى الغير فى القطاع غير المنظم؟ ويفضل أن تعتمد المقارنات على متوسطات الأجر للمجموعات الوظيفية المختلفة وليس على الحد الأدنى للأجور إلا فى حالة عدم توافر بيانات عن هذه المتوسطات . لمزيد من التفاصيل، أنظر CHARMES, J. ، **المرجع السابق**، ص ٣٤.